الجريمة والعوامل الطبيعية المؤثرة فيها
(دراسة مقارنة)

م.م. صلاح حسن أحمد
جامعة كركوك - كلية القانون

خلاصة البحث

إن الأبحاث والدراسات التي تطرقت إلى تأثير البيئة الطبيعية في سلوك البشر وما تنطوي عليه من أحوال مناخية مختلفة (حرارة ، برودة ، رطوبة ، ضغط جوي)، وما يتميز به سطح الأرض من سهول وجبال ووديان، فضلا عما يتضمنه من مجتمعات حضرية وريفية ، لم تكن حديثة العهد وإنما تمتد إلى قرون موغلة في التاريخ الإنساني ، فلقد فطن المفكرون والعلماء من مختلف الانتماءات الفكرية والفلسفية والدينية إلى ذلك الأمر، وكان محطاً لاهتماماتهم واختباراتهم التي توصلوا من خلالها في النهاية إلى حقيقة ناصعة مفادها أن للعوامل الطبيعية سواء كانت مناخية أو طوبوغرافية أثرا بالغا في صب سلوك الإنسان في قالب معين بما فيه السلوك الإجرامي ، كما انه لا يمكن تجاهل دورها في نمو الحضارات وتطور المجتمعات ورقيها من خلال بعض الظواهر الإنسانية سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية كالكثافة السكانية والتطور الاقتصادي والنظم السائدة في المجتمع.

ولا شك في ان اختلاف الشعوب في جغرافيتها المناخية والطوبوغرافية يترتب عليه أيضا اختلاف في تكوينها البدني والنفسي، وتباين في طباعها وسلوكياتها، وتفاوت في أخلاقها وقيمها، مما ينعكس سلبا أو إيجابا على توجيهها نحو أفعال الخير والبر والفضيلة أو أفعال السوء والشر والرذيلة ، من منطلق أن تأثير هذه العوامل لا يقل عن تأثير العوامل الأخرى في رسم الملامح الأساسية لمنظومتها الثقافية وموروثها القيمي وتحديد طبيعة علاقاتها الاجتماعية فيما بينها أو علاقاتها مع الشعوب الأخرى.

المبحث الأول
الإجراءات المنهجية للبحث

مثلما للعوامل الاجتماعية والاقتصادية السيئة تأثير واضح المعالم في تردي الوضع الأمني وزعزعة الاستقرار الداخلي للمجتمعات على وفق ما أثبتته الأبحاث والدراسات التي قام بها المختصون في مجال علم الإجرام، فإنه لا يمكن إنكار دور العوامل الطبيعية أيضا في إنتاج الجريمة وتأثر نسبة حدوثها ارتفاعا أو انخفاضا، لكون العوامل الأخيرة هي الأخرى تقع ضمن العوامل الخارجية المؤدية للإجرام والتي لا ترتبط بشخص المجرم، إنما تتعلق بالوسط أو البيئة التي يعيش بها.وتأثير العوامل الطبيعية على السلوك الإجرامي يمكن أن يتحقق بطريق مباشر أو غير مباشر، إذ ان علاقة العوامل المتعلقة بالموقع الجغرافي للمكان بالسلوك الإجرامي هي علاقة غير مباشرة ولذلك فإن تأثير هذه العوامل يكون أيضاً بصورة غير مباشرة على الإنسان، فالأفراد أو الجماعات المختلفة لا تتكاثر ولا توجد بشكل مكثف في الأماكن القاحلة أو الوعرة أو الجبلية ، في حين ان وجودهم يتركز بشكل كبير في الأماكن الخصبة أو الأماكن التي تقع على المنافذ البحرية. أما العوامل الطبيعية المتمثلة في المناخ واختلاف الفصول وحالة الطقس، فإن تأثيرها على السلوك الفردي وارتباطه بالجريمة يكون مباشرا، خاصة وان هذه العوامل ذات اثر كبير على الإنسان من حيث الناحية النفسية وجهازه العصبي ومدى الحيوية والنشاط التي يتمتع بها.(١)

وقد أكدت التقارير العلمية والإحصائية صحة هذه الحقيقة من وجود علاقة وثقى بين ارتكاب الجريمة وبين العوامل الطبيعية. وفيما يتعلق بخريطة البحث فقد انقسمت على ثلاثة مباحث : تناول المبحث الأول الإجراءات المنهجية بدءا بالمقدمة وأهمية البحث ومنهجيته وانتهاءً بأهدافه ومفاهيمه. أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى تأثير العوامل المناخية وحالة الطقس من حيث الحرارة والبرودة وتعاقب فصول السنة والليل والنهار على سلوك الأفراد ودفعهم إلى ارتكاب جرائم محددة. وتضمن المبحث الثالث العوامل المكانية والآثار التي تتركها على نسبة ونوعية الجرائم المرتكبة، إذ للموقع الجغرافي والكثافة السكانية بصمات واضحة المعالم في هذا الصدد.

وأخيرا ليس لي بدٌّ إلا أن أقول كما قال الفيلسوف والمفكر ابن خلدون: (إني موقن بالقصور بين أهل العصور، معترف بالعجز عن المضاء في مثل هذا القضاء، راغب من أهل اليد البيضاء، والمعارف المتسعة الفضاء النظر بعين الانتقاد لا بعين الارتضاء، والتغمد لما يعثرون عليه بالإصلاح والإغضاء). والله الموفق وبه المستعان

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتعامل مع إحدى العوامل الخارجية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة التي كانت وما تزال ضمن اهتمامات الباحثين والمختصين في هذا المجال مثل اهتماماتهم ببقية العوامل الخارجية الأخرى، إذ ان دورها لا يقل خطورة عن دور العوامل الأخرى في دفع الأفراد نحو اقتراف الجريمة كمّاً ونوعاً.

ولقد اختلف الباحثون حول مدى تأثير الظروف الطبيعية المختلفة على الظاهرة الإجرامية من حيث الزمان والمكان، فالجرائم التي ترتكب في فصل الصيف هي غير الجرائم التي ترتكب في فصل الشتاء، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم فصلي الربيع والخريف. أما من حيث المكان فجرائم الريف تختلف عن جرائم المدن.

وهذا يؤكد لنا حقيقة أكيدة هي ان لكل مجتمع إنساني وحضارة بشرية بيئة طبيعية خاصة بها تؤثر على أفكارها ومعتقداتها وتقاليدها وعاداتها، إذ في المدن يرتفع مستوى المعيشة وتزداد مغريات الحياة وتتضاعف احتياجات الفرد وتتعقد الأمور وتتعدد العلاقات والرغبات الاجتماعية وتتعارض المصالح، ويواجه الصغار والشباب والكبار الحياة الاجتماعية، مما تهيئ لهم فرص الانحراف. كما لاحظ الدارسون والباحثون في علم الإجرام ان الجريمة تختلف من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة ، إذ أثبتت الإحصائيات بهذا الخصوص ان الجريمة منتشرة في المدن الكبرى أكثر من المدن الصغرى. (٢)

وهو ما يوضح أن نوعية الجرائم وطرائق ارتكابها والوسائل التي يُستعان بها لتنفيذ هذه الجرائم تختلف من وقت لآخر ومن مكان إلى مكان، فالظروف المناخية والعوامل المكانية تلعب دورا حيويا في رسم المخطط البياني لظاهرة الجريمة صعوداً وبياناً.

أهداف البحث

يتضمن كل بحث علمي مجموعة من الأهداف الغايات يحاول تحقيقها وتسليط الأضواء من خلالها على الجوانب المهمة التي يحتويها ، وهي أصبحت من الضرورات التي لا غنى للباحث العلمي عنها، ومن ابرز هذه الأهداف والغايات التي يصبو إليها بحثنا المتواضع، هي ما يأتي:

١. التعرف على نوعية الجرائم المرتكبة بفعل تأثير المناخ والأنواء الجوية السائدة في فصول السنة الأربعة، إذ لكل فصل خصائصه المناخية التي يختلف فيها عن بقية الفصول الأخرى وعلاقة ذلك بطبيعة الجرائم التي تُقترف فيها من خلال تأثير هذه الخصائص على أجهزة الإنسان النفسية والعقلية والعاطفية.

٢. التأكيد على حقيقة مفادها ان هناك علاقة طردية بين ظاهرة الجريمة وبين الموقع الجغرافي، ففي المجتمعات الحضرية تحدث جرائم محددة تختلف اختلافا كبيرا عن ما يحدث في المجتمعات الريفية التي تمتاز بظهور ظواهر إجرامية من نوع خاص بها، وسبب هذا الاختلاف راجع إلى طبيعة المنظومة القيمية السائدة في هذه المجتمعات كلها.

٣. معرفة اثر البيئة الطوبوغرافية المتمثلة في سطح الأرض وتربته وما يتميز به من سهول وجبال ووديان في تكوين الإنسان العضوي والسايكولوجي وانعكاس ذلك على سلوكه العام بما فيه السلوك الإجرامي على وجه الخصوص.

٤. تسليط الاهتمام على التغيرات الجوية الكبرى ومنها ظاهرة التغير المناخي والاحتباس الحراري وحدوث الكوارث الطبيعية المختلفة التي ازدادت في الآونة الأخيرة، وتأثير ذلك على حياة الشعوب وأخلاقها لكونها باتت قضية دولية ملحة.

منهجية البحث

من أجل الحصول على معلومات علمية دقيقة تفصح عن جوانب كبيرة من المشكلة
التي يتناولها البحث، فلا بد من الاستعانة بمنهج يتلاءم مع طبيعة المعضلة التي تشكل صلب مادته العلمية، ومن المناهج الأساسية المعتمدة في الدراسات والأبحاث الخاصة بعلم الإجرام، هو المنهج (المقارن) الذي يعول عليه كثيرا في هذا الجانب. وتتجلى أهمية هذا المنهج في انه يمكن من خلاله استنباط القواعد العامة التي تحكم ظاهرة الجريمة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى، إذ يستطيع الباحث مقارنة الظروف المتصلة بالظاهرة الإجرامية من اجل استنتاج العوامل التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة والوقوف على العلاقة الطردية أو العكسية بين ظاهرة الجريمة وبين الظروف المحيطة بالمجرمين. (٣)

لذا جاءت هذه الدراسة معتمدة هذا المنهج ؛ لأنه يسلط الأضواء على مقارنة الجرائم التي تحدث في مكان معين يمتاز بمناخ وموقع جغرافي محدد ، بغيرها من الجرائم التي تحدث في أماكن أخرى تتميز بخصوصيتها المناخية والتضاريسية ، وتأثير ذلك على سلوك الإنسان من اجل الوصول إلى تفسير علمي يقيّم الدور الذي تلعبه الظروف المذكورة في إحداث الظاهرة الإجرامية.

مفاهيم البحث

يعد تحديد المفاهيم أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه في شتى البحوث، وكلما كان هذا التحديد يتسم بالدقة والوضوح، كلما كان إدراك واستيعاب المعاني والأفكار التي يبغي الباحث توصيلها للآخرين من خلال هذه المفاهيم أمرا ميسورا، ومن أبرز المفاهيم التي احتواها بحثنا هذا هي ما يأتي:

١- الجريمة

تناول هذا المفهوم أكثر من تخصص إنساني، وعرفه من الزاوية التي تعنيه، فقد عُرفت الجريمة من قبل فقهاء القانون الجنائي بأنها: كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول ويُقرر له القانون عقابا او تدبيرا احترازيا. (٤)

بينما ذهب علماء آخرون من نفس التخصص إلى تعريفها بأنها: كل سلوك إنساني فعلا كان أو امتناعا يتضمن خرقا لقيم ومصالح اجتماعية يقدر المشرع جدارتها بالحماية الجنائية فيقرر له جزاء جنائيا. (٥) أما اجتماعيا فقد عُرفت الجريمة على انها: كل فعل مخالف للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسة لمجتمع معين او يمثل خطرا عليه. (٦)

ومن الناحية الدينية فقد عرفها الفقهاء بأنها: محظورات شرعية زجر الله عنها بحدٍّ او تعزير، والمحظورات هي إما اتيان فعل منهي عنه او ترك فعل مأمور به .(٧)

أما التعريف الإجرائي للجريمة، فيمكن أن يكون على النحو التالي: هي كل فعل مخالف للقواعد الدينية والاجتماعية، ويتعارض مع القوانين النافذة، ويترتب عليه جزاء مادي.

٢ـ العوامل الطبيعية

هناك تعريفات عديدة بخصوص هذا المفهوم، وان اختلفت من الشكل إلا انها تكاد تكون متقاربة من حيث المضمون ، لذا فقد عرف هذا المفهوم بأنه مجموعة الظروف الطبيعية التي تسود في منطقة معينة مثل حالة الطقس من حرارة وبرودة وكمية الأمطار ودرجة الرياح وطبيعة الأرض والتربة. (٨)

في حين يذهب آخرون إلى تعريفه على انه تلك العوامل التي تشمل المناخ وحالة الطقس وفصول السنة على اختلاف تقلباتها وحدوث الكوارث كالزلازل والفيضانات. (٩)

والتعريف الإجرائي لهذا المفهوم، هو كل الظروف الطبيعية التي تشمل مختلف أنواع المناخ وطبيعة الأرض التي تؤثر بدورها على نشاطات الإنسان وسلوكه.

المبحث الثاني
الجريمة وعلاقتها بالبيئة المناخية

أثبتت الدراسات العلمية ان للبيئة المناخية التي يعيش فيها الإنسان أثرا بالغا في أجهزته المختلفة البايولوجية والنفسية والفسيولوجية، مما ينعكس على سلوكه وتصرفاته. وقد لاحظ الفلاسفة والمفكرون منذ القدم وجود مثل هذا الأثر بين الظروف المناخية والسلوك الإنساني. وقد دفع إدراك هذه الصلة فلاسفة الإغريق إلى المناداة بضرورة مراعاة التوافق والانسجام بين القوانين التي تسنها الجماعة لمنطقة معينة وبين الأنواء الجوية السائدة فيها. ومن المفكرين المسلمين مَن أدرك تأثير مثل هذه الظروف على النفس البشرية، ومن هؤلاء العلامة ابن خلدون الذي وصف هذا التأثير وصفا دقيقا في كتابه الشهير (المقدمة).(١٠)

وسنستعرض اهم عناصر البيئة المناخية وتأثيرها على السلوك الإنساني.

المطلب الأول
الجريمة وحالة الطقس

يرتبط نوع الجريمة المرتكبة بنوع الطقس السائد في المنطقة، ففي المناطق الباردة تحدث جرائم تختلف عن الجرائم التي تحدث في الأماكن التي ترتفع فيها درجات الحرارة إلى مستويات عالية جدا.

فارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية أجهزة الإنسان وحدة طبعه، كما يؤثر على قوته الجنسية، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدياد نسبة جرائم العنف والجرائم الأخلاقية ، وان نسبة جرائم الأموال في فصل الشتاء ترجع إلى طول الليل وقصر النهار، ذلك ان فترة الليل فيه تكون طويلة، وهي تساعد على اقتراف السرقة وتنفيذها في الظلام لإمكانية اختفاء مرتكبيها وصعوبة التعرف عليهم.علاوة على ان حاجات الإنسان وتعدد نفقاته واتساعها من كساء وغذاء ومسكن ودفء، مع ارتفاع نسبة البطالة يهيئ ارتكاب هذه الجرائم. (١١)

وفي فصل الصيف ترتفع نسبة جرائم الإيذاء من ضرب أو جرح أو تخريب نتيجة ازدحام الحدائق والمتنزهات وأمكن اللهو المختلفة بالناس، مما يؤدي إلى الاحتكاك وتعارض المصالح والرغبات وما يصحب ذلك من جرائم العنف، بل ان الشعور بالعطش قد يغري أيضا بالإقدام على تناول المشروبات المسكرة.وترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك الأعراض مع حلول فصلي الربيع والصيف، إذ ان تأثير الغريزة الجنسية يزداد وضوحا في شهور معينة وخاصة في فصل الربيع نظرا لتغير الأجهزة العضوية والنفسية للإنسان. (١٢)

ومن الجدير بالذكر أن تأثير حالة الطقس على سلوك الانسان وتصرفاته هي ليست وليدة الدراسات الحديثة، بل هي قديمة، أشار إليها العديد من المفكرين والباحثين منذ قرون خلت كابن خلدون وأخوان الصفا وغيرهم كما دلت على ذلك نتاجاتهم الفكرية من خلال المؤلفات والمراجع التي خلفوها وراءهم.

وعلى أساس هذه المقارنة صاغ العالم الفرنسي (جيري) ما أسماه القانون الحراري للإجرام ، وجاء بعده (لمبروزو) الذي أكد من دراسته لبعض الإحصاءات الفرنسية ان جرائم الأشخاص في جنوب فرنسا تبلغ حوالي ضعفها في شمالها. ويتبنى العالم الايطالي (جاروفالو) القانون الحراري نفسه بعد ان تأكد على ضوء ملاحظة الإحصاءات الجنائية الايطالية من وجود الاختلاف ذاته بين شمال ايطاليا وجنوبها من حيث نوع الجرائم المرتكبة. (١٣)

وفي دراسة أجراها (لاكاساني) في فرنسا للسنوات ١٨٢٧ – ١٨٧٠ معتمدا على الإحصاءات الجنائية توصل إلى النتائج نفسها التي أظهرتها الدراسات السابقة من حيث ارتفاع نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص وانخفاض نسبة الجرائم الواقعة على الأموال في فصل الصيف، وارتفاع نسبة الجرائم الواقعة على الأموال وانخفاض نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في فصل الشتاء. (١٤)

ومن الملاحظ ان مثل هذه الدراسات جاءت لتؤكد العلاقة التي تربط الجريمة بالأحوال المناخية السائدة ، مما يفند رأي المتشككين بقدرة هذه العوامل على إحداث تغييرات نوعية في أخلاق البشر والتأثير سلبا على مجمل حياتهم، فتلك حقيقة ثابتة دل عليها استقراء الواقع.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام (دكستر) بدراسة متعددة الجوانب شملت بحث علاقة عناصر البيئة المناخية جميعها بظاهرة الإجرام وأثمرت عن النتائج الآتية:

١- بارتفاع درجة الحرارة تزداد جرائم العنف وبانخفاضها تزداد الجرائم الواقعة على الأموال.

ISSN 1995-8463

٢- بارتفاع درجة الرطوبة تقل جرائم العنف.
٣- بانخفاض درجة الضغط الجوي تزداد جرائم العنف.
٤- باعتدال سرعة الرياح تزداد الجرائم ، وبازدياد سرعتها او عند سكونها تقل الجرائم.
٥- عند هطول الأمطار تقل الجرائم (١٥)
نستنتج مما سبق ذكره ان الإحصاءات والأبحاث والدراسات المقارنة في العديد من دول العالم قد أفصحت بشكل واضح للعيان عن وجود تماثل وارتباط وثيق بين التغيرات الجوية التي تطرأ على البيئة المناخية وتلك التي تطرأ على ظاهرة الإجرام من حيث نوعيتها ونسبة حدوثها على حد سواء.

المطلب الثاني

نظريات تفسير تأثر ظاهرة الجريمة بالمناخ

ظهرت عدة نظريات على الساحة الفكرية ، قدمت تفسيرات مختلفة حول العلاقة التي تربط البيئة المناخية بالظاهرة الإجرامية ، وكل نظرية من هذه النظريات اعتمدت في طرحها على مجموعة من المتغيرات المستقاة من الواقع الحياتي والعملي، وقد حاولت من خلالها دعم فحوى ما جاءت به من أفكار ورؤى في هذا المجال.
وسوف نستعرض أهم هذه النظريات، وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً في هذا المجال وأفضلها رصانة وعلمية من حيث الطرح وقوة المنطق والحجة وهي:-

أولا: النظرية الطبيعية

يؤكد أنصار هذه النظرية على وجود صلة مباشرة بين البيئة المناخية بعناصرها كلها وبين ظاهرة الإجرام من جهة أخرى، فالعالم (فيري) يعتقد ان ارتفاع درجات الحرارة يغني جسم الإنسان عن كميات كبيرة من الطاقة الحرارية الناتجة عن تناول الغذاء،فيؤدي هذا الفائض إلى زيادة ملحوظة في الطاقة الانفعالية للغرائز وجموحها وبخاصة الغريزة الجنسية وغريزة المقاتلة ، وهو ما يجعل الإنسان أكثر استعدادا وقابلية للإثارة والاندفاع ، وأكثر ميلا في رغبة إشباع غريزته الجنسية، وبالتالي يكون على استعداد كبير لارتكاب جرائم العنف وهتك العرض. (١٦)
أما (دكستر) فيرى أن لعناصر البيئة المناخية جميعها أثرا مباشرا على ظاهرة الجريمة ، فهو يبني تفسير ازدياد جرائم العنف عند ارتفاع درجة الحرارة على أساس ان الحرارة المرتفعة تسبب توترا في الأعصاب وحدة في الطباع ، إذ يُثار الإنسان من ابسط حافز ، فيندفع إلى ارتكاب الجريمة، كما يعلل ازدياد جرائم العنف عند انخفاض الضغط الجوي بأنه غالبا ما يعقب هذا الانخفاض هبوب عاصفة، والشعور بحدوث عاصفة وشيكة الوقوع يثير انفعالا حادا، ينجم عنه ارتكاب الجرائم ، ويفسر ازدياد جرائم العنف عند انخفاض درجة الرطوبة، بأن هذه الحالة الجوية تزيد من حيوية الإنسان ، فيجعله أكثر استعدادا لارتكاب الجريمة، أما هطول الأمطار فهو يقلل حيوية الإنسان، لهذا فإن الجرائم تقل عند حدوثها، وبالنسبة لازديادها عند اعتدال سرعة الرياح فسببه ازدياد نشاط الإنسان بما في ذلك النشاط الإجرامي. (١٧)
في حين يرى (فولدس) ان ارتفاع درجات الحرارة يضعف من قدرة الإنسان على مقاومة دوافعه الغريزية، فيندفع إلى ارتكاب جرائم العنف والجرائم الجنسية، أما جرائم السرقة فتكثر معدلات حدوثها في الشتاء ، إذ يوفر الظلام ونوم الناس في ليالي الشتاء الطويلة فرصة سانحة لتسهيل ارتكاب جريمة السرقة. (١٨)
يبدو من خلال التطرق إلى مضمون النظرية الطبيعية والحجج التي ساقها أصحابها للبرهنة على صحتها ، ان لطبيعة المناخ بما يتضمنه من عناصر جوية مختلفة في معظم فصول السنة تأثيرا لا يمكن تجاهله في نسبة الجرائم المرتكبة وأنواعها والأسباب والدوافع الكامنة وراء حدوثها.

ثانيا: النظرية الاجتماعية

إن أصحاب هذه النظرية يرون انه ليس هناك أية صلة مباشرة بين المناخ وظاهرة الإجرام، ويعتقدون ان المناخ لا يؤدي تأثيره في الدفع إلى السلوك الإجرامي إلا عن طريق غير مباشر ، فالتغيرات الجوية تؤثر في ظروف الحياة الاجتماعية بالنسبة للأفراد ، وينعكس كل تغير حاصل في هذه الظروف على سلوك الأفراد ويؤثر بالتبعية في ظاهرة الإجرام.
أما عن زيادة جرائم الاعتداء على الأشخاص في فصل الصيف فتفسر بزيادة فرص الاحتكاك بين الأفراد، مما ينشأ عنه مشاكل لا مجال لتصفيتها بسرعة إلا من خلال استخدام القوة . وزيادة فرص الاحتكاك في فصل الصيف تنشأ من اضطرار الأفراد بسبب الحر الشديد إلى قضاء وقت طويل خارج بيوتهم ، لاسيما على الشواطئ وفي المتنزهات العامة.(١٩)
وإن ازدياد البرد في الشتاء يؤدي إلى زيادة حاجة الأفراد للغذاء والكساء والمسكن والتدفئة، مما يتطلب توفيرها المزيد من المال ، في الوقت الذي تقل فيه الدخول لتقلص فرص العمل ومجالاته من جراء البرد ، فينشأ عن هذه الحالة ازدياد عدد الأشخاص الذين يقدمون على ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال ، وأكثرها وقوعا جرائم السرقة، للحصول على المال اللازم من أجل سد حاجاتهم. (٢٠)
يتضح أن دعاة هذه النظرية يختلفون مع أصحاب النظرية السابقة في طبيعة العلاقة التي تربط السلوك الإجرامي بأحوال المناخ ، ولكنهم يتفقون معهم حول تأثير العوامل الطبيعية على التوازن النفسي والتوافق الاجتماعي للإنسان ، مما يدفعه أحيانا إلى القيام بأفعال لا تتفق مع معايير المجتمع وقواعده المألوفة.

ثالثا: النظرية الفسيولوجية

إن تفسير هذه النظرية للعلاقة بين البيئة المناخية والسلوك الإجرامي يقتصر على الجرائم الجنسية فقط. فهذا النمط من الجرائم يزداد في فصل الربيع وذلك بسبب التغير الذي يطرأ على الغريزة الجنسية ، إذ تزداد طاقتها الانفعالية خلال هذا الفصل ، مما يؤدي إلى تصاعد

الرغبة في إشباعها ، فيزداد إقبال المتزوجين على ممارسة الاتصال الجنسي فيما بينهم ، كما يندفع بعض غير المتزوجين تحت ضغط تصاعد رغبتهم في إشباع غريزتهم الجنسية إلى البغاء أو إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب، فترتفع نسبة ارتكاب هذه الجرائم.(٢١)

فتأثر الإنسان فسيولوجيا يتغير فصول السنة وتداعيات ذلك على نشاطه اليومي من خلال تأثر غرائزه المختلفة بهذا التغير وما ينتج عن من تأثير بالغ على مجمل أوضاعه الحياتية باتت لا تخفى على كل متتبع ، فتلون سلوكه أصبحت مرتبطة إلى حد كبير بتلون المناخ وتغير الفصول وأحوال الطقس.

وقام العالم (اشافنبرج) بتعزيز هذه النظرية في بحث أوضح فيه ازدياد حالات الحمل الشرعي وغير الشرعي في نهاية فصل الربيع ، إذ تبلغ حدها الأقصى في شهر مايو من كل سنة ، وتقل في الأشهر الأخرى. (٢٢)

نخلص من النظريات الآنفة الذكر ان العلاقة التي تربط البيئة المناخية بظاهرة الإجرام حقيقة مؤكدة لا يشوبها الشك ، وباتت من المسلمات العلمية التي لا يختلف عليها اثنان سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة.

المبحث الثالث

ظاهرة الإجرام وعلاقتها بالبيئة الطوبوغرافية

بما أن الجريمة صورة من صور الشر السيئة، فإن أي مجتمع لم يُعصم منها منذ أن بدأ الإنسان يعمر الأرض وحتى وقتنا الحاضر. وتلعب طبيعة التضاريس الأرضية السائدة ونمط المجتمعات القائمة حضرية كانت أم ريفية دورا حيويا في تحديد نمط الجرائم التي تحدث في هذا المكان أو ذاك.

وسوف نقوم بإيضاح هذه العوامل وتأثيراتها السلبية وتداعياتها الخطيرة على أمن المجتمع أفرادا وجماعات ، وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة بظاهرة الإجرام.

المطلب الأول

طبيعة العلاقة بين الجريمة والتضاريس الأرضية

إن طبيعة الأرض وما تتخلله من تنوع في سطحها، وتباين صور التضاريس الأرضية، انعكس على تباين صور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما فيها من ثقافات وأعراف ومهن وأنماط معيشية ، وتبعا لهذه المؤثرات تختلف طباع السكان وأمزجتهم ، ويتجلى ذلك في أنماط سلوكهم وما قد يصاحب هذا السلوك من انحرافات.

ففي السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوافرة تتصف طباع السكان بوجه عام بالوداعة والمسالمة والقناعة، فيتضاءل عدد ذوي الميول الإجرامية ، وتتدنى نسبة ارتكاب الجرائم مع قلة استعمال القسوة في ارتكابها ، في حين تزداد الجرائم المتسمة بالقسوة في الجبال عندما تكون في حالتها البدائية ،بسبب حدة الطباع من جراء قسوة الطبيعة التي تبدو في وعورة الطرق والمسالك وشدة هطول الثلوج والأمطار والرياح العاتية وشحة موارد الطبيعة ، فضلا عن صعوبة تعقب مرتكبي الجرائم وسهولة اختفائهم.(٢٣)

وقد أكد ذلك (لومبروزو) بقوله: إن أقل نسبة من الجرائم هي التي ترتكب في منطقة السهول المنبسطة، وتزداد هذه النسبة كلما ارتفعنا عن سطح الأرض ، حتى تصل ذروتها في قمم الجبال . كذلك العالم (فيري) ، فقد وضع طبيعة التربة وقدرتها على الإنتاج ضمن العوامل الطبيعية المؤثرة في ظاهرة الإجرام. (٢٤)

من هنا يتبين أن لطبيعة الأرض السائدة من سهول وجبال وصحاري أثرا بالغا في تهيئة المناخ الملائم لارتكاب أنماط محددة من الجرائم ، إذ ان كل منطقة من المناطق التي تتباين في طوبوغرافيتها تمتاز بنوع محدد من الجرائم ، وذلك بفعل ظروف الحياة المناخية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها.

المطلب الثاني

التباين المكاني للجريمة بين الحضر والريف

من الموضوعات المهمة التي أثارت انتباه الباحثين والدارسين في علم الإجرام منذ فترة ليست بالقصيرة، ومازالت محط اهتمامهم ، هي اختلاف حجم الجريمة وطبيعتها في المجتمعات الحضرية عنها في المجتمعات الريفية ، فالمؤشرات الإحصائية جميعها تتفق على تأكيد حقيقة ارتفاع معدل الجريمة في الحضر مقارنة بالجريمة في الريف، وقد تعددت تفسيرات الباحثين لظاهرة تفوق المدن على الأرياف في مجال الإجرام الكمي والنوعي ، فالتفسير التقليدي يركز على اختلاف ظروف الحياة بين المدن والقرى، ذلك ان الأسرة الريفية تكون أكثر تماسكا وتضامنا من الأسرة المدنية، وهي – أي الريفية – تمارس رقابة مباشرة على أبنائها، كما يراقب الأفراد بعضهم سلوك بعض، مما يقلل من ارتكاب الجرائم.(٢٥)

وإذا ما صادفت الإنسان في المجتمع الريفي ظروف مادية صعبة، فإن بقية أفراد عشيرته سوف تعينه على تجاوز ضائقته، لذا فهو لا يشعر بصعوبة التكاليف التي تتطلبها متطلبات الحياة في الأفراح والأتراح، وما يواجهه من مرض أو شيخوخة، على العكس من الإنسان في المجتمع المتحضر الذي قد لا يجد أحيانا مَن يمد له يد العون والمساعدة للمساهمة في حل بعض مشكلاته الاقتصادية ، مما يولد في نفسه شعورا بالحقد والكراهية تجاه أبناء مجتمعه ، وبالتالي يسهل عليه اقتراف الجريمة. (٢٦)

يتبين بشكل واضح ان نوع الجريمة تتحدد بدرجة كبيرة بخصائص المجتمع والمنظومة القيمية السائدة فيه، والتي ترسم ملامح العلاقة الاجتماعية التي تربط الإنسان بأخيه الإنسان، وما ينجم عن ذلك من أوجه متعددة من النشاط والسلوك ، لا سيما الإجرامي منه على وجه الخصوص.

ومن الدراسات المهمة التي أثبتت وجود علاقة بين الجريمة والمنظومة القيمية السائدة في كلٍ من المدينة والريف ، هي الدراسة التي قام بها العالم الأمريكي

(ثورستن سيلين) والتي أوضحت ان سبب الظاهرة الإجرامية هو الضمير الذي يفسد بالتفكك الاجتماعي ويصلح بالتعاون والترابط الاجتماعي، وهذا هو ما يميز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية، فكلما فسد الضمير ازدادت نسبة ارتكاب الجرائم وكلما تربى الضمير وصلح انخفضت هذه النسبة ، الأمر الذي يفسر لنا ازدياد نسبة الإجرام في المجتمعات المتطورة ، لأن الإنسان في ظل هذه المجتمعات يعيش في جو من التفكك وانعدام الترابط الاجتماعي ، مما يزيل الحب من قلب هذا الإنسان تجاه أفراد مجتمعه لشعوره بالعزلة عنهم. (٢٧)

إذا فالتفكك الاجتماعي الذي كان محور هذه الدراسة قد يكون سببا في زيادة حجم الظاهرة الإجرامية في المجتمعات التي تضعف فيها القيم الأخلاقية الفاضلة ، إذ ان المجتمعات المتحضرة منها أو الريفية إذا التزمت بهذه القيم وحافظت عليها فإنها بلا شك سوف تساهم مساهمة فاعلة في تدني وقوع الجريمة فيها، ذلك ان للمخافة من الله سبحانه وتعالى وترسيخ الوازع الديني أثرا كبيرا في الحد من تنامي الظاهرة الإجرامية.

وذهب بعض الباحثين إلى انه مما يفسر معدل الإجرام المرتفع في المدن هو زيادة الكثافة السكانية في المدينة عنها في الريف، ويستند هذا التفسير على فكرة أساسية مؤداها انه عندما يتجاوز معدل الكثافة السكانية حداً معيناً ، فإن هذا يؤدي إلى إصابة الأفراد بحالة من الضيق وزيادة النزعة العدوانية ، لأن كلا منهم لا يحظى بالحد الأدنى من المساحة الجغرافية الضرورية للحياة الصحية ، والواقع ان هذا التفسير فيه قدر كبير من الحقيقة ، فالإنسان بحاجة إلى مجال حيوي يحقق له الراحة وهدوء الأعصاب ، وهو ما لا يتحقق في المناطق التي تزيد فيها الكثافة السكانية عن معدلها الطبيعي. (٢٨)

وعلى هذا الأساس فإن معدل الجرائم وطرائق ارتكابها ودوافع اقترافها هي حتماً تتباين في المدن عنها في الأرياف، وهذا يرجع الى الاختلاف الواضح في العادات والتقاليد السائدة في المجتمعين الحضري والريفي ؛ فما يعد جريمة في أحدهما قد لا يعد كذلك في الثاني، والعكس صحيح.

من جانب آخر، أكد الباحثون على مسألة التمييز بين طابع الإجرام في الريف والحضر، فالإجرام في الريف يمتاز بالعنف والقوة، بينما يغلب على إجرام المدن طابع المكر والدهاء.(٢٩) ومما يدعم هذا القول هو أن المجتمعات الريفية يكون فيها التنظيم الاجتماعي قائماً على ثلاثة أسس واضحة، هي رابطة الدم ورابطة المكان وقلة وضوح التفاضل الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات المكونة لها، وينظر إلى الفرد فيها على أنه عضو أو جزء من جماعة معينة هي في العادة جماعة قرابية، ولا يكاد يتمتع بشخصية فردية متميزة أو بكيان مستقل، فأي اعتداء عليه يمثل اعتداء على الجماعة التي ينتمي إليها والتي لا يقر لها قرارا حتى تأخذ بثأره مستخدمة أسلوب القوة الذي يكاد يعد الأسلوب الرئيس في التعامل في حل المنازعات التي تحدث فيما بينها وبين الجماعات الأخرى ، على العكس تماما من المجتمعات الحضرية التي تزداد فيها النزعة الفردية على حساب روابط القرابة بهذا الخصوص. (٣٠)

ويؤكد أغلب الباحثين أن التباين في هذا المجال يعود بالدرجة الأساس أن المجتمعات الريفية تخضع إلى مجموعة من العادات والتقاليد خضوعاً مطلقاً، وهي تمثل صورة للحياة الواقعية التي عاشتها وتعيشها هذه المجتمعات، فمثلاً من الظواهر الواضحة للعيان، التقاليد الراسخة التي تحرك جرائم القتل طلباً للثأر الذي أتعب الاجتماعيين وأصبح مشكلة اجتماعية مزمنة يصعب حلها ، وذلك لكونه يمثل نظاماً اجتماعياً يقوم على رد العدوان بالعدوان. (٣١)

من هنا يبدو أن الموروث الثقافي والقيمي علاوة على الوضع الاقتصادي والبيئة الطبيعية السائدة ، كلها عوامل مؤثرة في رسم الملامح الأساسية لطبيعة الإجرام وطرائق ارتكابه في كلٍ من الريف والحضر بوصفها تجسد مجموعة من الأنماط السلوكية التي يجب الالتزام بها من لدن الأفراد، لما لها من أهمية اجتماعية بالغة في تنظيم علاقاتهم المختلفة.

الخاتمة

بعد أن تم تناول المحاور الرئيسة للبحث والإفصاح عن محتوياته الأساسية والتطرق إلى مضامينه الرئيسة ، فإننا توصلنا إلى النتائج الآتية:

أولا: النتائج

١- تحدد حالة المناخ السائدة طبيعة الجرائم المرتكبة واختلاف نوعيتها من إقليم إلى آخر، فما يرتكب من جرائم في منطقة معينة تمتاز بمناخ محدد، هي غير الجرائم التي تحدث في منطقة أخرى تتسم بخصوصية مناخية مغايرة.

٢- تلعب طبيعة المجتمعات والثقافة السائدة فيها التي تكون أساس سلوكيات الأفراد ودوافعهم وميولهم واتجاهاتهم ، دورا حيويا في اختلاف الجرائم من مجتمع إلى آخر، فالمجتمعات الحضرية تنتشر فيها جرائم معينة نظرا لقيمها وعاداتها الخاصة بها، أما المجتمعات الريفية فلها طابع آخر من حيث الجرائم التي تحدث فيها، وهذا يرجع أساسا إلى طبيعة الأعراف والتقاليد التي تحدد الى حد كبير الهوية الثقافية لهذه المجتمعات.

٣- التباين في الطرح والاختلاف في الرؤى ما بين الباحثين والمتخصصين في تفسير الدوافع المؤدية الى ارتكاب أنماط محددة من الجرائم من حيث الزمان والمكان. وان هذا التفاوت في التفسير بخصوص هذه المعضلة يرجع الى اعتمادهم على متغيرات واقعية يختلف بعضها عن البعض الآخر باختلاف الجوانب التي نظروا إليها من خلالها.

ثانيا: التوصيات

من اجل التقليل من التأثير السلبي للبيئة الطبيعية على سلوك الإنسان، ولتفعيل هذا الهدف فإننا نوصي بما يأتي:

١- ضرورة اعتماد خطة تنموية شاملة لتطويع البيئة الطبيعية بشقيها المناخي والطوبوغرافي بما يؤمن متطلبات العيش الكريم لشرائح واسعة من المجتمع ، وبما تقدمه من خدمات أساسية تجعل الغالبية من الناس تسلك سلوكا متزنا يبعدها عن الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة.

٢- قيام السلطات الأمنية المختصة بضرورة الاعتماد على الدراسات السابقة بما توفره من إحصائيات رسمية، وذلك للتصدي للأنماط المختلفة من الجرائم التي تحدث في أوقات وظروف مناخية محددة من السنة وتوفير الوسائل المطلوبة للحد من خطورتها.

٣- عدم التعويل فقط على استخدام القوة في التصدي للجرائم التي تحدث بسبب تأثيرات العوامل الطبيعية المختلفة، بل ينبغي الاعتماد على الدراسة العلمية للواقع البيئي من أجل وضع خطة محكمة تقلل من الآثار السلبية للبيئة الطبيعة على سلوك الناس.

٤- العمل على استنفار الأجهزة المختصة كافة للقيام بواجبها وخاصة في الأوقات الطارئة

عند حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير وما يصاحب ذلك من

أعمال منافية للأخلاق والقانون بسبب افتقاد السكان للحاجات الأساسية.

هوامش البحث

١- الدكتور عبد الرحمن توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام، ط١ ، دار وائل ،عمان٢٠٠٥ ، ص١١٢-١١٣ .
٢- الدكتور محمد صبحي نجم ، أصول علم الإجرام وعلم العقاب ، دار الثقافة ، عمان،٢٠٠٥ ، ص٧ .
٣- الدكتور مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٩١ .
٤- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٤٧ .
٥- الدكتورة فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٢ .
٦- الدكتور محمد إبراهيم زيد ، علم الإجرام والسلوك الاجتماعي ، دار الثقافة ،
الخرطوم ، ١٩٨٢ ، ص٩٢ .
٧- الدكتور عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي ، ط٢ ، مكتبة دار العروبة ،
القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٦٦ .
٨- الدكتور محمد صبحي نجم ، المصدر السابق ، ص٦٩ .
٩- الدكتور عبد الرحمن توفيق أحمد، المصدر السابق ، ص١١١ .
١٠- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، دراسات في علم الإجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ ، ص٢٦٨ .
١١- الدكتور محمد صبحي نجم ، المصدر السابق ، ص٧٠ .
١٢- الدكتور عوض محمد عوض ، علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٣٠٤ .
١٣- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، المصدر السابق ، ص٢٦٩ .
١٤- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، مطبعة النيزك ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١١٨ .
١٥- المصدر نفسه ، ص١١٨-١١٩ .
١٦- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم النفس الجنائي ، مطبعة النيزك ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٥٥-٦٥ .
١٧- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، المصدر السابق ، ص١٢٠.
١٨- الدكتور محمود نجيب حسني ، النظرية العامة للقصد الجنائي ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٥ .
١٩- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، المصدر السابق ، ص٢٧٥ .
٢٠- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، المصدر السابق ، ص١٢١ .
٢١- الدكتور محمود نجيب حسني ، المصدر السابق ، ص٢٥ .
٢٢- المصدر نفسه ، ص٢٤٢ .
٢٣- الدكتور مأمون محمد سلامة ، المصدر السابق ، ص٢٥٩ .
٢٤- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم،علم الاجتماع الجنائي،المصدر السابق،ص١٢٣-١٢٤.
٢٥- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، المصدر السابق ، ص٢٣١ .
٢٦- محمد شلال حبيب ، أصول علم الإجرام ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٤ .
٢٧- المصدر نفسه ، ص١٢٦ .
٢٨- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، المصدر السابق ، ص٢٣٢ .
٢٩- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
٣٠- الدكتور أحمد أبو زيد ، الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة ، مكتبة النهضة ، القاهرة، ١٩٨٦،ص٣٢ .
٣١– الدكتور مازن بشير محمد وآخرون ،السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي ، بيت الحكمة ، بغداد ،١٩٩٩ ، ص١٧ .

ثبت المصادر

- الدكتور أحمد أبو زيد ، الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، دار النهضة،القاهرة، ١٩٨٦
- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، مطبعة النيزك ، بغداد ، ١٩٩٨.
- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، علم النفس الجنائي ، مطبعة النيزك ، بغداد ، ١٩٩٨.
- الدكتور أكرم نشأت إبراهيم ، القواعد العامة في قانون العقوبات المقارن ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٩٨.
- الدكتور عبد الرحمن توفيق أحمد، دروس في علم الإجرام، ط١ ، دار وائل للنشر ،عمان٢٠٠٥ .
- الدكتور عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي ، ط٢ ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- الدكتور عوض محمد عوض ، علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥.
- الدكتور فتوح عبد الله الشاذلي ، دراسات في علم الإجرام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .
- الدكتورة فوزية عبد الستار ، مبادئ علم الإجرام والعقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧.
- الدكتور مازن بشير محمد وآخرون ،السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩
- الدكتور مأمون محمد سلامة، أصول علم الإجرام والعقاب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- الدكتور محمد إبراهيم زيد ، علم الإجرام والسلوك الاجتماعي ، دار الثقافة ، الخرطوم ، ١٩٨٢.
- الدكتور محمد شلال حبيب، أصول علم الإجرام ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- الدكتور محمد صبحي نجم ، أصول علم الإجرام وعلم العقاب ، دار الثقافة ، عمان،٢٠٠٥ .
- الدكتور محمود نجيب حسني ، النظرية العامة للقصد الجنائي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦